EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير الإحصائي الربع سنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(أكتوبر – ديسمبر)
2020

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

إعداد

برنامج الرصد والتوثيق

تحرير

برنامج البحوث والدراسات

مراجعة وتصميم

الوحدة الإعلامية

مقدمة

يأتي التقرير الربع السنوي الرابع من عام 2020 وسط استمرار تبعات انتشار فيروس كورونا المستجد ''كوفيد-19'' عبر العالم، والذي دخل في ذروة موجته الثانية في نهاية العام 2020، وهو ما تسبب في زيادة أعداد الإصابات بهذا الوباء العالمي، ووصلت الأعداد المسجلة إلى ملايين من البشر عبر العالم. وقد أنهى الصحفيون عامهم هذا (2020) ما بين العمل من المنزل في فترات محددة، ثم العودة إلى العمل من داخل المؤسسات بعد انخفاض معدل الإصابات بفيروس كورونا المستجد، وانتهى العام بقرار من الهيئة الوطنية للصحافة بضرورة تقليل العمالة داخل المؤسسة الصحفية لتخفيف التزاحم داخل أماكن العمل، وتفعيل العمل (أون لاين)، ومنح الأولوية لأصحاب الأمراض المزمنة، وغيرهم من الحالات التي تستدعي ذلك.

لم تستطع هذه الظروف غير المعتادة أن تكون سببًا في تقليص الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين؛ فلقد شهدت الـ 3 أشهر الأخيرة من عام 2020 تنوعًا ملحوظًا في أنواع الانتهاكات، بدايةً من الانتشار الكثيف لحالات المنع من التغطية التي صاحبت الأحداث الميدانية لا سيما خلال تغطية انتخابات مجلس النواب 2020، ونهايةً بالتعرض إلى القبض والاتهام، مرورًا بتعرض الصحفيين إلى التعامل غير اللائق والتهديد من مسؤولين وجهات غير معلومة.. وغيرها من الانتهاكات التي سيتم تغطيتها خلال هذا التقرير.

وفي هذا الإطار تصدر مؤسسة ''المرصد المصري للصحافة والإعلام'' تقريرها الإحصائي الربع سنوي الرابع (أكتوبر – ديسمبر 2020) بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في هذا الربع من العام، وتصدرت حالات المنع من

التغطية والتعامل غير اللائق قمة الانتهاكات لهذا الربع, وجاءت وزارة الداخلية أكثر الجهات انتهاكًا لحقوق الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الرابع من 2020.

كما يهدف التقرير أيضًا إلى رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية عن طريق العرض والتعليق على أبرز المستجدات والقرارات التي جرى إقرارها في هذه الفترة الزمنية فيما يخص قضايا الشأن الصحفي والإعلامي. ومن ثم ينقسم التقرير الحالي إلى 3 أقسام كالتالي:

- **القسم الأول:** العرض البياني للانتهاكات خلال (أكتوبر – ديسمبر 2020): ويتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال هذه الفترة؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر 7 متغيرات هي؛ نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر, توثيق غير مباشر), والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك, وكذلك جهة عمل هذا الصحفي, وتخصصه, ثم نوع الانتهاك, والجهة التي قامت بهذا الانتهاك, وأخيرًا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.
- **القسم الثاني:** مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من 2020: يتناول هذا الجزء أبرز المستجدات وأهم القرارات والبيانات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, ونقابة الصحفيين, ونقابة الإعلاميين, والهيئة الوطنية للصحافة).
- **القسم الثالث:** أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الرابع من عام 2020.. وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على إجراءات انتخابات مجلس النواب 2020 وما صاحبها من انتهاكات وتقيدات بحق وسائل الإعلام والعاملين بها, ويبرز التقرير انتفاضة الصحفيون المكلفون بتغطية أخبار وزارة السياحة والآثار على التعامل غير اللائق معهم من قبل الوزير أثناء تغطيتهم لفاعلية في منطقة سقارة الأثرية. وأخيرًا يرصد التقرير إجراءات انتخابات نقابة الصحفيين الفرعية بالإسكندرية والتي انتهت يوم 28 أكتوبر 2020.

القسم الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال (أكتوبر – ديسمبر) 2020

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ ''المرصد'' عدد (110) حالة انتهاك خلال الربع الرابع من عام 2020, حيث تم توثيق عدد (97) حالة توثيقًا مباشرًا بنسبة حوالي 88.2% من إجمالي عدد الانتهاكات. و(13) انتهاك بصورة غير مباشرة, عن طريق المصادر الصحفية, وبنسبة حوالي 11.8% من إجمالي عدد الانتهاكات.

شكل رقم (1): توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة

كان الذكور هم الأكثر عرضة للانتهاك خلال الربع الرابع من عام 2020 حيث تعرضوا إلى (75) انتهاك بنسبة حوالي 68.2% من إجمالي عدد الانتهاكات. وتعرضت الإناث إلى (30) حالة انتهاك بنسبة 27.3% من إجمالي عدد الانتهاكات, بينما تم توثيق (5) حالات انتهاكات غير محددة النوع بنسبة حوالي 4.5% من إجمالي عدد الانتهاكات, وذلك بسبب وقوعها على المواقع الصحفية الإلكترونية.

شكل رقم (2): توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ة والإعلامي/ة

توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

على مدار الربع الرابع من عام 2020, كان المصورون الصحفيون الأكثر عرضة للانتهاكات بواقع تعرضهم إلى (70) انتهاك بنسبة حوالي 63.6% من إجمالي الانتهاكات, بينما تم رصد (22) حالة انتهاك بحق صحفيين بنسبة حوالي 20% من إجمالي الانتهاكات. كما تم رصد (5) حالات بحق محررين بنسبة حوالي 4.5% من إجمالي الانتهاكات, و(4) حالات بحق مراسلين صحفيين ومثلهم للجهات غير محددة التخصص بنسبة حوالي 3.7% من إجمالي الانتهاكات لكل منهما, بينما تم رصد (3) حالات بحق مذيعين بنسبة حوالي 2.7% من إجمالي الانتهاكات, وحالة واحدة بحق (رئيس تحرير, ومؤسسة إعلامية) بنسبة حوالي 0.9% لكل منهما.

شكل رقم (3) توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/ة والإعلامي/ة

توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

تشير الأرقام على مدار الـ 3 أشهر الأخيرة من عام 2020 إلى أن عاملين بمواقع إلكترونية كانوا الأكثر تعرضًا للانتهاكات بواقع (68) حالة انتهاك بنسبة حوالي 61.8% من إجمالي الانتهاكات, بينما تم تسجيل (25) حالة انتهاك بحق عاملين بصحف خاصة وبنسبة حوالي 22.7% من إجمالي الانتهاكات, و(7) حالات انتهاك بحق عاملين بصحف قومية بنسبة حوالي 6.4% من إجمالي الانتهاكات, في حين أنه تم تسجيل (6) حالات بحق عاملين بقنوات تليفزيونية بنسبة حوالي 5.5% من إجمالي الانتهاكات, و(3) حالات بحق صحفيين يعملون بشكل حر بنسبة حوالي 2.7% من إجمالي الانتهاكات, وحالة انتهاك بحق عاملين بصحف حزبية بنسبة حوالي 0.9% من إجمالي الانتهاكات.

شكل رقم (4) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/ة والإعلامي/ة

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

تعرض الصحفيون والإعلاميون خلال الربع الرابع من عام 2020 لأنواع شتى من الانتهاكات، كان أبرزها انتهاك المنع من التغطية الصحفية والإعلامية بواقع (71) حالة انتهاك بنسبة حوالي 64.5% من إجمالي عدد الانتهاكات، تلاه التعامل غير اللائق بواقع (14) حالة انتهاك، وبنسبة حوالي 12.7% من إجمالي عدد الانتهاكات.

كما تم تسجيل (4) حالات انتهاك تم فيها مسح المحتوى الصحفي والإعلامي بنسبة حوالي 3.6% من إجمالي عدد الانتهاكات، وكذلك تسجيل (3) حالات انتهاك لكلًا من (الاعتداء اللفظي، والفصل التعسفي) بنسبة حوالي 2.7% من إجمالي عدد الانتهاكات لكل منهما، بينما تم تسجيل حالتي انتهاك لـ(إيقاف عن العمل، وإيقاف برنامج، وحجب حقوق مادية) بنسبة حوالي 1.8% من إجمالي عدد الانتهاكات لكل منهم، وأخيرًا تم تسجيل حالة انتهاك واحدة لـ(اختراق موقع إلكتروني، وتهديد بالقول، وحجب موقع إلكتروني، وسرقة متعلقات شخصية، وفرض غرامة مالية، ومنع دخول مقر، ومنع من الظهور، والقبض أوالاتهام) وبنسبة حوالي 0.9% من إجمالي عدد الانتهاكات.

شكل رقم (5): توزيع
الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

تصدرت وزارة الداخلية أكثر الجهات انتهاكًا لحقوق الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الرابع من عام 2020, بواقع مسؤوليتها عن (55) حالة انتهاك بنسبة 50% من إجمالي الانتهاكات, تلتها في المرتبة الثانية الجهات القضائية بواقع تورطها في (19) حالة انتهاك بنسبة حوالي 17.3% من إجمالي الانتهاكات, بينما جاءت في المرتبة الثالثة وزارة الآثار بواقع (10) حالات انتهاك بنسبة حوالي 0.9% من إجمالي الانتهاكات, تلتها المؤسسات الصحفية والإعلامية بـ (9) حالات انتهاك بنسبة حوالي 8.1% من إجمالي الانتهاكات, تبع ذلك المدنيين بواقع (8) حالات انتهاك بنسبة حوالي 7.2% من إجمالي الانتهاكات, ثم الجهات التنظيمية بـ(7) حالات انتهاك بنسبة حوالي 6.4% من إجمالي عدد الانتهاكات, وأخيرًا جاءت جهات غير معلومة بحالتي انتهاك بحق وسائل الإعلام والعاملين بها, وبنسبة حوالي 1.8% لكل منهما.

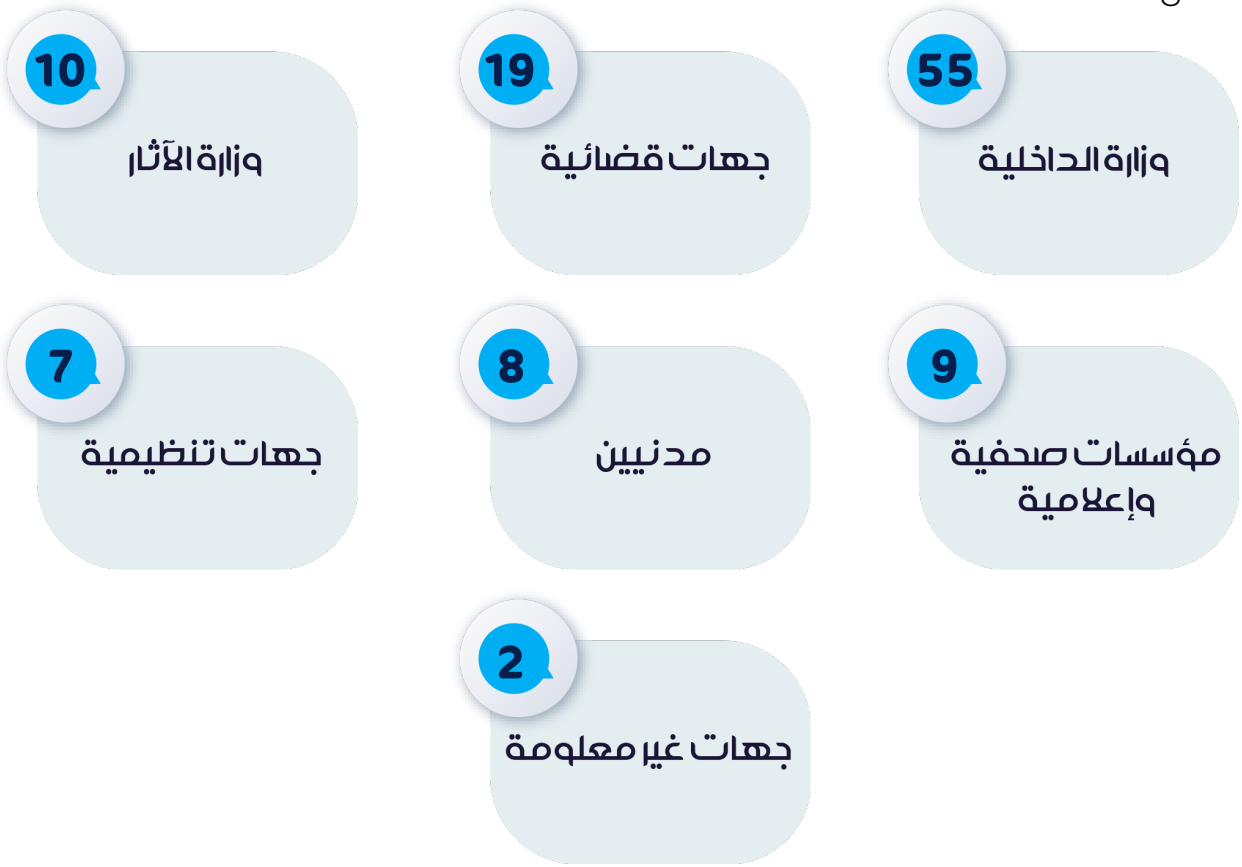

شكل رقم (6) توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

على الصعيد الجغرافي، استطاعت "المؤسسة" رصد وتوثيق عدد (110) حالة انتهاك على نطاق 8 محافظات داخل جمهورية مصر العربية خلال الربع الرابع من عام 2020.

تصدرت محافظة الجيزة أكثر المحافظات التي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات بواقع (74) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 67.3% من إجمالي الانتهاكات، تلتها العاصمة محافظة القاهرة بواقع (25) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 22.7% من إجمالي الانتهاكات، ثم محافظة القليوبية ومحافظة الدقهلية بواقع (3) حالات لكلًا منهما وبنسبة حوالي 2.7% من إجمالي الانتهاكات، بينما تم رصد حالتي انتهاك بمحافظة الإسكندرية وبنسبة حوالي 1.8% من إجمالي الانتهاكات، وحالة انتهاك واحدة بكلًا من (سوهاج،و قنا، والأقصر) وبنسبة حوالي 0.9% من إجمالي الانتهاكات لكل منهم.

شكل رقم (7) توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

القسم الثاني:
قرارات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من 2020

يتناول هذا القسم من التقرير أهم القرارات والمستجدات المتماسة مع قضايا الحريات الصحفية والإعلامية في مصر، والتي تم إصدارها من قبل الجهات التنظيمية في الفترة الزمنية من بداية شهر أكتوبر 2020 إلى نهاية شهر ديسمبر 2020، ويوضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاء معوقًا ومؤثرًا على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق.

أولًا: أهم المستجدات والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

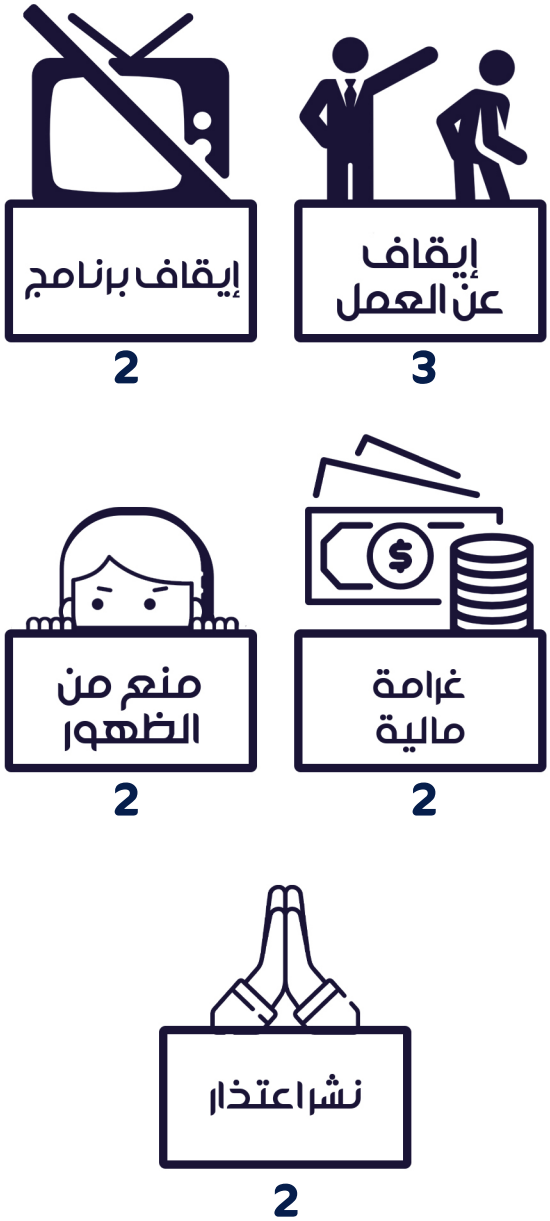

وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والضوابط والبيانات:

1. بتاريخ 7 أكتوبر 2020، قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، إحالة الشكاوى التي تلقاها ضد ما يتم تناوله في الإعلام الرياضي إلى لجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي بالمجلس للنظر فيها وتقديم التوصيات اللازمة واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في قانون المجلس والأكواد الإعلامية.

كما ناقش المجلس الشكوى المقدمة من محافظ الدقهلية ضد صحفية تعمل بجريدة المصري اليوم، لتضررها مما نشره الموقع الإلكتروني للصحيفة. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

2. بتاريخ 7 أكتوبر 2020، وافق المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، على توصية لجنة الشكاوى، بخصوص شكوى الهيئة الوطنية للإعلام ضد الصحفية صفاء الكوربجي التي تعمل بمجلة الإذاعة والتليفزيون لقيامها بنشر منشورات على صفحتها الشخصية تسيء لمؤسسات الدولة وتنشر من خلالها الشائعات وتثير البلبلة، ونصت توصية لجنة الشكاوى على إحالة الشكوى إلى النائب العام. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.
كما أقر "المجلس" توصية لجنة الشكاوى بخصوص شكوى مواطنة ضد "محمد السيد عبد الفتاح" مقدم برنامج "مشاكل الناس" بقناة "صوت العرب" الفضائية لقيامه بانتحال صفة إعلامي وهو مدرس بمدرسة "بليغ الثانوية الصناعية" وليس إعلاميًا، ووافق المجلس على توصية لجنة الشكاوى على مخاطبة القناة بعدم ظهور محمد السيد عبد الفتاح ومنعه من تقديم أي برنامج على الشاشات الفضائية. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

3. بتاريخ 26 أكتوبر 2020، عقد المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، اجتماعًا مع الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، وعدد من رؤساء التحرير، لمناقشة سبل ضبط المشهد الإعلامي، بعد الجدل الذي تسببت فيه أزمة أسامة هيكل، وزير الدولة للإعلام. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

4. بتاريخ 27 أكتوبر 2020، قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام إيقاف بث برنامج زملكاوي على قناة الزمالك لمدة أسبوعين، كما قرر إيقاف الإعلامي أحمد جمال لمدة 3 أشهر ومنعه من الظهور على أي وسيلة إعلامية أخرى. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

5. بتاريخ 30 نوفمبر 2020، ناقش المجلس الأعلى للإعلام، شكوى مؤسسة الأهرام الصحفية ضد موقع "أهرام مباشر نيوز" ورئيس مجلس إدارته دكتور رأفت عبده ونائبه المهندس يسري عبده، لاستخدام اسم وشعار مؤسسة الأهرام، ونشره أخبار قد تنسب لها بسبب ظهور الشعار الخاص بالمؤسسة عليها. وقرر "المجلس" حجب الموقع وحجب صفحته من على موقع "فيسبوك". للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

6. بتاريخ 30 نوفمبر 2020, خاطب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, مجلس الوزراء, من أجل الموافقة على مد فترة تلقي طلبات توفيق الأوضاع للكيانات والمؤسسات والوسائل الصحفية والإعلامية والمواقع الإلكترونية لمدة 3 أشهر. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

7. بتاريخ 5 ديسمبر 2020, بحث المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الشكاوى المقدمة ضد برنامج ''صبايا الخير'' المعروض على قناة النهار في ضوء ما ورد بالحلقة الخاصة بصيد الثعالب, وقرر المجلس وقف البرنامج لحين انتهاء التحقيقات مع مقدمة البرنامج والممثل القانوني لقناة النهار. للاطلاع على التفاصيل, اضغط هنا.
كما بحث ''المجلس'' الشكوى المقدمة من الشركة المصرية للاتصالات ضد برنامج 90 دقيقة, المذاع على قناة المحور, ومقدم البرنامج أسامة كمال, وقرر الموافقة على توصية لجنة الشكاوى بشأن ما تم من مخالفات بحلقة يوم 28 نوفمبر 2020, وإيقاف مقدم برنامج 90 دقيقة لمدة أسبوعين وتغريم القناة 100 ألف جنيه. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

8. بتاريخ 12 ديسمبر 2020, تقدم 3 أعضاء بلجنة ضبط أداء الإعلام الرياضي التابعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام باستقالتهم لرئيس المجلس, بسبب ما اعتبروه ''تهميش وتجاهل دور اللجنة في عدد من القرارات والفعاليات التي تمّ تنظيمها''. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

9. بتاريخ 31 ديسمبر 2020, أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, القرار رقم 92 لسنة 2020, بشأن تعديل بعض أحكام لائحة تنظيم التراخيص الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 26 لسنة 2020. لقراءة نص القرار اضغط هنا.

ثانيًا: أهم المستجدات والقرارات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الرابع من عام 2020. وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والضوابط والبيانات:

1. بتاريخ 13 أكتوبر 2020, عقدت الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة المهندس عبد الصادق الشوربجي, اجتماعًا لإعلان تشكيلات مجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية القومي. للاطلاع على التفاصيل إضغط هنا.

2. بتاريخ 13 أكتوبر 2020, أكدت الهيئة الوطنية للصحافة أنها خاطبت جميع المؤسسات القومية لإصدار تعليماتها لتقليل العمالة داخل المؤسسة الصحفية لتخفيف التزاحم داخل أماكن العمل, وتفعيل العمل (أون لاين), ومنح الأولوية لأصحاب الأمراض المزمنة, وغيرهم من الحالات التي تستدعي ذلك, بما لا يؤثر على سير العمل, وذلك في إطار الحد من تأثير الموجة الثانية لفيروس كورونا المستجد. للاطلاع على التفاصيل, اضغط هنا.

ودعت الهيئة في خطابها إلى المؤسسات إلى ضرورة مراعاة الإجراءات الاحترازية من تطهير، وتعقيم وقياس درجة الحرارة، وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود إصابات داخل الإصدار، وإبلاغ رئيس مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم.

ثالثًا: أهم المستجدات والقرارات الصادرة عن نقابة الصحفيين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات والمواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الرابع من عام 2020. وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والضوابط والبيانات:

1. بتاريخ 10 أكتوبر 2020، أعلنت نقابة الصحفيين نتيجة لجنة القيد بجدول المشتغلين. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

2. بتاريخ 15 أكتوبر 2020 أعلنت لجنة الإسكان بنقابة الصحفيين، فتح باب الحجز على وحدات "جنة مصر" بالقاهرة الجديدة بمنطقة الجامعات، وذلك اعتبارًا من يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر 2020 لعدد 288 وحدة سكنية، وبلغ سعر المتر 10 آلاف و90 جنيه بخلاف نسبة التميز. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

3. بتاريخ 28 أكتوبر 2020، أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين بالإسكندرية، نتائج فرز الأصوات في انتخابات التجديد النصفي على مقعد رئيس النقابة الفرعية و3 مقاعد لأعضاء المجلس، وبلغ عدد من أدلوا بأصواتهم 140 صحفيًا من إجمالي عدد الجمعية العمومية البالغ 181 صوتًا. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

4. بتاريخ 15 نوفمبر 2020، تقدم 10 صحفيون من القائمين بتغطية أخبار وزارة الآثار بمذكرة لنقيب الصحفيين ضياء رشوان، ضد وزير الآثار خالد العناني، بعد قيام الأخير بالحديث لهم بطريقة مهينة أثناء تغطيتهم اكتشافا أثريًا، وطالب الموقعون على المذكرة، نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس باتخاذ اللازم تجاه الأمر. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

5. بتاريخ 21 نوفمبر 2020، أصدرت نقابة الصحفيين بيانًا أوضحت فيه تفاصيل الاجتماع الذي عقده نقيب الصحفيين بمقر النقابة مع الصحفيين المتابعين لملف السياحة والآثار، بحضور أعضاء مجلس النقابة محمود كامل ومحمد سعد عبد الحفيظ ومحمد يحيي يوسف. لقراءة البيان اضغط هنا.

6. بتاريخ 24 نوفمبر 2020, قررت نقابة الصحفيين مقاطعة أخبار الفنان محمد رمضان ومنع نشر اسمه أو صورته, وذلك على خلفية أزمة الصور المتداولة له مع بعض الشخصيات المنتمية للكيان الصهيوني في دبي. لقراءة البيان اضغط هنا.

7. بتاريخ 2 ديسمبر 2020, عُقدت لجنة القيد لجدول تحت التمرين بنقابة الصحفيين برئاسة خالد ميري، وفتحت اللجنة الباب للمؤجلين من لجنة تحت التمرين في الفترة من 27 سبتمبر إلى 11 أكتوبر 2020 لاستكمال الأوراق, والتي شملت خطاب جهة العمل وبرنت التأمينات, وذلك تمهيدًا لانعقاد اللجنة. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

8. بتاريخ 13 ديسمبر 2020 أكدت نقابة الصحفيين أنه تم الاتفاق مع فوزي العريان المستشار القانوني لنادي الزمالك على التسوية النهائية لمشاكل الصحفيين أعضاء نادي الزمالك الذين تم شطب عضويتهم أو إيقافها أو لم يسددوا اشتراكات تجديد العضوية لأي سبب خلال السنوات الماضية. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

9. بتاريخ 13 ديسمبر 2020, أعلنت لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية, موافقة مجلس نقابة الصحفيين على فتح باب الاشتراك بمشروع علاج الصحفيين وأسرهم لعام 2021. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

رابعًا: أهم المستجدات والقرارات الصادرة عن نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم المستجدات القرارات والتوصيات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الرابع من عام 2020. وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات والضوابط والبيانات:

1. بتاريخ 22 أكتوبر 2020, عقد مجلس إدارة نقابة الإعلاميين اجتماعًا, برئاسة الدكتور طارق سعدة, نقيب الإعلاميين, واتخذ المجلس عدة قرارات بشأن متابعة التغطية الإعلامية لانتخابات مجلس النواب. للاطلاع على كافة القرارات اضغط هنا.

2. بتاريخ 7 نوفمبر 2020, أعلن طارق سعدة, نقيب الإعلاميين, تشكيل غرفة عمليات بمقر النقابة, لمتابعة ورصد الأداء وتسهيل متابعة الإعلاميين وتذليل أية عقبات قد تواجههم خلال أداء عملهم, في تغطية المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

3. بتاريخ 26 نوفمبر 2020, طالب مجلس نقابة الإعلاميين جميع أعضائها العاملين في وسائل الإعلام المصرية الرسمية والخاصة المرئية والمسموعة من مقدمي برامج ومراسلين ومعدين ومحررين ومخرجين وجوب التزام الحيادية في تناولهم لنهائي دوري أبطال أفريقيا, وذلك إعمالًا بما جاء في قانون نقابة الإعلاميين 93 لسنة 2016. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

4. بتاريخ 6 ديسمبر 2020, أصدرت نقابة الإعلاميين القرار رقم 21 لسنة 202, بمنع ظهور أسامة كمال مقدم برنامج 90 دقيقة على أي وسيلة إعلامية ومنعه من مزاولة أي نشاط إعلامي لحين تقنين أوضاعه وفقًا لنص المادتين (2, و19) من قانون النقابة. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.
كما أصدرت النقابة قرارًا آخر, حمل رقم 22 لسنة 2020, نص على منع ظهور ريهام سعيد مقدمة برامج بقناة النهار على أي وسيلة إعلامية, لحين انتهاء التحقيق معها لمخالفتها ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني. للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

5. بتاريخ 9 ديسمبر 2020, أصدر نقيب الإعلاميين, القرار رقم 23 لسنة 2020 والذي يقضي بإنذار الإعلامية ريهام سعيد بعدم تكرار المخالفات, والتزامها بميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني مع السماح لها بممارسة النشاط الإعلامي. لقراءة القرار اضغط هنا .

6. بتاريخ 22 ديسمبر 2020, حصل الإعلامي أسامة كمال, على تصريح مزاولة المهنة من نقابة الإعلاميين. للاطلاع على الخبر اضغط هنا .

القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الرابع من عام 2020

يتناول هذا القسم أبرز الأحداث المؤثرة في بيئة العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من عام 2020, وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في شأن تعديل بعض أحكام لائحة التراخيص, كذلك إبراز قرار الهيئة الوطنية للصحافة المعني بالإعلان عن تشكيلات مجالس إدارات المؤسسات القومية, ثم ينتقل التقرير إلى إجراءات انتخابات نقابة الصحفيين الفرعية بالإسكندرية, التي انتهت يوم 28 أكتوبر 2020 في هدوء تام, ولكنها تركت عدد من التساؤلات حول مصير انتخابات التجديد النصفي لمجلس إدارة نقابة الصحفيين العامة بالقاهرة.

كما يضم هذا القسم رصدًا للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال تغطية انتخابات مجلس النواب 2020, ويبرز أيضًا انتفاضة أزمة الصحفيين المكلفين بتغطية أخبار وزارة السياحة والآثار على التعامل غير اللائق معهم من قبل الوزير أثناء تغطيتهم لفاعلية في منطقة سقارة الأثرية.

أولًا: المجلس الأعلى للإعلام يعد بعض أحكام لائحة تنظيم التراخيص

شهدت الشهور الأخيرة من عام 2020 إصدار "الأعلى للإعلام" قرارًا تنظيميًا بتعديل بعض أحكام لائحة تنظيم التراخيص الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 26 لسنة 2020, بالتوازي مع مخاطبة "الأعلى للإعلام" لمجلس الوزراء من أجل الموافقة على مد فترة تلقي طلبات توفيق الأوضاع للكيانات والمؤسسات والوسائل الصحفية والإعلامية والمواقع الإلكترونية لمدة 3 أشهر, وذلك بعد انتهاءها في 24 نوفمبر 2020.

وجاء القرار بتاريخ 31 ديسمبر 2020, وحمل الرقم 92 لسنة 2020, في 3 مواد ضمت الأولى منه تعديلًا على المادة الأولى من لائحة التراخيص عن طريق إضافة تعريفين جديدين؛ أولهما تعريف شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية؛ وهي الشركات التي تدير المنصات أو المواقع الإلكترونية التي تقدم أو تستضيف الخدمات الإخبارية أو الإعلامية أو التي تبث أو تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية وتسمح بتمكين المستخدمين من تداول أو مشاركة أي محتوى إخباري أو إعلامي مع مستخدمين آخرين أو بإتاحة هذا المحتوى للتداول أو المشاركة بين الجمهور على ذات المنصة أو الموقع الإلكتروني.

بينما عرفت الفقرة الثانية من المادة الأولى المُضافة مفهوم الاعتماد: وهو شهادة تصدر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تفيد باستيفاء جميع المتطلبات الفنية والقانونية والتنظيمية ويسمح بموجبها بمزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية, وذلك دون الإخلال بأي إجراءات أو متطلبات أخرى تتضمنها القوانين السارية داخل الدولة.

ونظمت المادة الثانية من قرار تعديل اللائحة إجراءات مزاولة نشاط شركات تكنولوجيا المعلومات داخل مصر, ويشترط لقيام "الشركات" بمزاولة النشاط أن تتقدم بطلب اعتماد إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإعلام موقع عليه من الممثل القانوني أو من يفوضه على أن يشتمل الطلب

على اسم ولقب وجنسية المالك، واسم المنصة أو الموقع الإلكتروني، والمحل القانوني، والعلامة التجارية المسجلة، على أن يرفق بالطلب صورة معتمدة من عقد تأسيس الشركة، السجل التجاري، وشهادة تسجيل العلامة التجارية، وفي حال كانت بيانات طلب الاعتماد غير مستوفاه فيجب على المجلس إخطار مقدم الطلب لاستيفائها، وذلك خلال 15 يومًا من تاريخ عرض تقرير اللجنة المختصة عليه، ويصدر المجلس الأعلى قراره في الطلب بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين وذلك خلال 30 يوم من تاريخ وروده إليه مستوفيًا كافة البيانات والمستندات.

كما ضمت المادة الثانية تحديد الحقوق والالتزامات والاشتراطات التي يجب على هذه الشركات الالتزام بها وعدم مخالفتها، وأهم هذه الالتزامات: احترام مبدأ حرية الرأي والتعبير، حماية حقوق النشر والملكية الفكرية والعلامات التجارية، تقديم التقارير والمعلومات و التفسيرات والإيضاحات التي يطلبها المجلس، كذلك اشترطت اللائحة ضرورة تمكين المستخدمين من تقديم الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار والتحقق من مصداقية هذه الشكاوى بما يضمن النزاهة والشفافية مع توثيق هذه الشكاوى وإخطار أطراف الشكوى بالقرار، وقبول إزالة المحتوى الضار خلال 24 ساعة من الإخطار بالإزالة، و تقديم تقرير نصف سنوي إلى المجلس الأعلى باللغتين العربية والإنجليزية حول التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار.

وبينت المادة رقم (46) من اللائحة الحالات التي يُمكن أن تُصنف كمحتوى ضار، وأبرزها؛ المحتوى الذي يحض على الكراهية أو يسيء إلى المستخدمين أو يمثل ترهيبًا لهم أو يمس سمعتهم، والمحتوى الذي يتضمن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة وبما يهدد السلم والأمن الاجتماعي، والمحتوى الذي يتضمن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل أو الجنسية، والمحتوى الذي يحض على العنصرية أو العنف الخاص أو العام، والمحتوى الذي يتضمن التحريض على ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان وتمس كرامته.

وبعد هذا التعديل تصبح اللائحة مكونة من (46) مادة تنظم ''تقنين وتوفيق أوضاع'' جميع وسائل الإعلام الخاصة المقروءة والمرئية سواء كانت ورقية أو إلكترونية، ليصبح ''الأعلى للإعلام'' المسؤول الفعلي عن جميع وسائل الإعلام الخاصة في مصر بكافة أنواعها، وهو ما يضعه على رأس الجهات المنظمة لعمل وسائل الإعلام في مصر.

كما اشتمل التعديل، مثل جميع القرارات التنظيمية السابقة الصادرة عن ''الأعلى للإعلام''، على العديد من المصطلحات والألفاظ المطاطة، مثل السلم والأمان الاجتماعي، الذي لم يرد لهم تعريف محدد، كذلك شملت تجريم الأفعال التي تتضمن ''يتضمن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة''، وجميع هذه المصطلحات يمكن إخضاعها لأهواء وانحيازات أعضاء ''الأعلى للإعلام'' المُعينين من قبل السلطة التنفيذية، وهو ما قد يؤدي إلى التضييق على وسائل الإعلام التي تنطق بصوت المعارضة، أو المؤسسات الصحفية المستقلة في مصر، التي تقدم صحافة وإعلام قد يعارض سياسات الدولة

أو يعارض أفكار أعضاء المجلس، وهو ما يستدعي إعادة النظر حول هذا النوع من هذه المواد غير المتماسكة، مع ضرورة وضع تعريفات محددة لجميع "الجرائم" التي تستوجب تطبيق عقوبات على وسائل الإعلام، وكفالة حقها في التعبير عن الرأي بكل حيادية ونزاهة.

ثانيًا: الهيئة الوطنية للصحافة تُعلن عن تشكيل مجالس الإدارات بالمؤسسات القومية

بتاريخ 13 أكتوبر 2020، عقدت الهيئة الوطنية للصحافة برئاسة المهندس عبد الصادق الشوربجي، اجتماعًا لها، أعلنت خلاله عن تشكيلات مجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية القومية.

وجاءت التشكيلات بعد انتهاء مراحل انتخابات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية بالمؤسسات الصحفية القومية، واعتماد نتائجها في 22 مارس 2020، وذلك بعد مضي ما يزيد عن 5 سنوات منذ تشكيل آخر مجالس الإدارة والجمعيات العمومية في يناير 2015، وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية بالغة لدى الأوساط الصحفية، وخصوصًا العاملين بالمؤسسات القومية، الباحثين عن حلول لمشاكل المؤسسات المتراكمة منذ سنوات، من تراكم الديون وانخفاض نسب التوزيع، وتأخر الرواتب، وغيرها.

كانت التشكيلات المعلنة من قبل "الهيئة" متوافقة مع المواد أرقام 39 و40 من القانون رقم 179 لسنة 2018 في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات، الذي نظم تشكيل مجلس إدارة كل مؤسسة قومية على أن تتكون من 13 عضوًا، تكون مدة عضويتهم 3 سنوات، ولا يجوز تعيين أي عضو منهم لأكثر من دورتين متتاليتين، على النحو الآتي:

- رئيس مجلس إدارة، تختاره الهيئة.
- 6 أعضاء منتخبين: 2 من الصحفيين، و2 من الإداريين، و2 من العمال، وتنتخب كل فئة ممثليها بالاقتراع السري المباشر.

وعند النظر إلى التشكيلات سواء بشكلها "النظري" القانوني أو "العملي" المُعلن عنه من قبل "الهيئة"، نجد أن مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية فقدت صفة الاستقلال الإداري وذلك عبر سيطرة "الهيئة" على تشكيلها بشكل غير مباشر، حيث تقوم الهيئة باختيار رئيس مجلس الإدارة، الذي يكون مسؤولًا بدوره عن اختيار 6 أعضاء من ذوي الخبرات الصحفية والمالية والاقتصادية، في حين يتم انتخاب 6 أعضاء ممثلين عن فئات الصحفيين والإداريين والعمال.

وعبر هذا الالتفاف القانوني، سيطرت "الهيئة" على مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، التي تمثل السلطة المهيمنة على شؤون المؤسسات القومية، وتختص بتصريف أمورها، وإدارة الأعمال والأنشطة التي تتولاها، أو تنفيذها، وللمجلس الحق أن يتخذ ما يكون لازمًا من قرارات لتحقيق أهدافها، وقد خول له القانون عدد من الاختصاصات الأخرى يمكنك الاطلاع عليها من خلال الضغط هنا.

ثالثًا: انتهاء انتخابات النقابة الفرعية بالإسكندرية في هدوء تام

في 28 أكتوبر 2020، جرت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين الفرعية بمحافظة الإسكندرية على منصب رئيس النقابة، و3 من أعضاء المجلس بدلًا من الذين انتهت مدة عضويتهم.

- **إجراءات الانتخابات**

تم فتح باب التسجيل لحضور الجمعية العمومية وانتخاب رئيس النقابة الفرعية والتجديد النصفي للأعضاء، في تمام الساعة العاشرة صباح الأربعاء الموافق 28 أكتوبر 2020، وانتهت في تمام الساعة الثانية عشر ظهرًا، وقد تم استكمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية العمومية وهو (50% +1)، حيث سجل 91 صحفي حضورهم من إجمالي 181 صحفي مسجلين بالنقابة، وبدأ التصويت من الساعة الثانية ظهرًا حتى الساعة الخامسة مساءً لتبدأ عملية فرز الأصوات.

وقد سبق أن نوهت النقابة إلى أنه في حالة عدم حصول أي مرشح على منصب رئيس النقابة الفرعية، على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للناخبين، تُجرى الإعادة بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية.

وعند تساوي الأصوات يُقترع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية، وذلك في يوم السبت الموافق 31 أكتوبر 2020، وشددت النقابة على أنه في حالة تساوى الأصوات بين أكثر من مرشح لعضوية المجلس، تجرى قرعة علنية بين الحاصلين على الأصوات المتساوية، وفقًا لنص المادة (38) من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970.

وأوضحت النقابة أن الناخب يختار اسمًا واحدًا من بين المرشحين لمنصب رئيس النقابة الفرعية، و3 أسماء فقط لعضوية المجلس، ويجب كتابة اسم كل منهم ثنائيًا على الأقل، وبخلاف ذلك يبطل الصوت، وإذا وجد داخل مقر النقابة من لم يتمكن من التصويت عند الساعة الرابعة عصرًا، يبقى الباب مفتوحًا حتى انتهاء تصويت جميع المتواجدين بمقر الانتخاب، كما شددت النقابة على أن أية إضافة أو إشارة في ورقة الانتخاب يبطل الصوت.

- **المرشحون/ات في انتخابات النقابة الفرعية**

تنافس على منصب رئيس النقابة الفرعية 3 صحفيين، 2 منهم ينتميان إلى المؤسسات الصحفية الحكومية، وهم: عمرو حافظ الصحفي بجريدة الجمهورية، والصحفي بجريدة الأهرام فكري عبد السلام، بالإضافة إلى مرشح وحيد ينتمي إلى صحيفة حزبية، وهو الصحفي بجريدة الأحرار محمد معوض رياض، بينما لم يتواجد أيًا من المنتمين إلى الصحف الخاصة. انظر شكل (9).

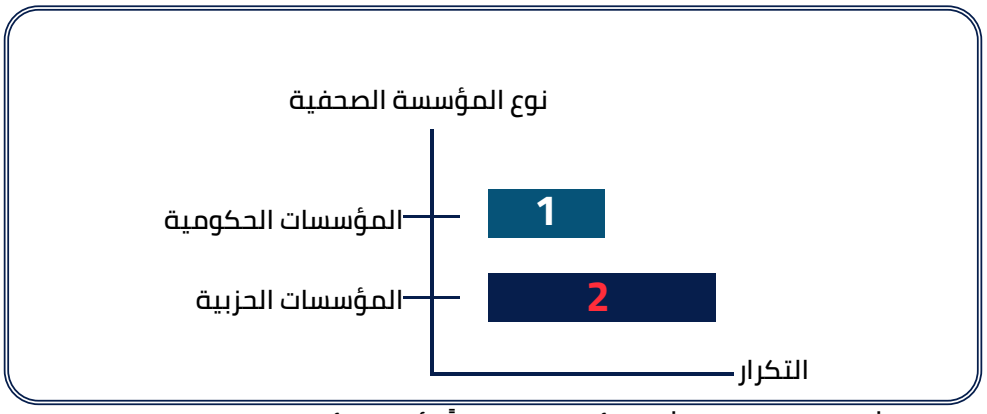

شكل (9) - تصنيف المرشحين لرئاسة النقابة طبقًا لأنواع المؤسسات التي ينتمون إليها

تنافس على المقاعد الثلاثة لعضوية مجلس النقابة الفرعية بمحافظة الإسكندرية 11 صحفي؛ 6 منهم ينتمون إلى الصحف الخاصة, في مقابل ترشح 4 صحفيون منتمون إلى المؤسسات الصحفية القومية, وترشح صحفي وحيد منتمي إلى جريدة الوفد الحزبية, والصحفيون المتنافسون هم:

- رامي ياسين, الصحفي بجريدة الأهرام.
- جمال مجدي, الصحفي بجريدة المساء.
- عزت السمري, الصحفي بجريدة الجمهورية.
- عصام صبري, الصحفي بجريدة أخبار اليوم.
- أميرة فتحي, الصحفي بجريدة الوفد.
- طارق الفرماوي, الصحفي بجريدة المصري اليوم.
- هاني العوضي, الصحفي بجريدة التحرير.
- شوكت سعد, الصحفي بجريدة الجمهورية الحر.
- بسمة الشحات, الصحفي بجريدة الديار.
- حسن أبو شقرة, الصحفي بجريدة الميدان.
- فهمي سيد أحمد, الصحفي بجريدة ميدان الرياضة.

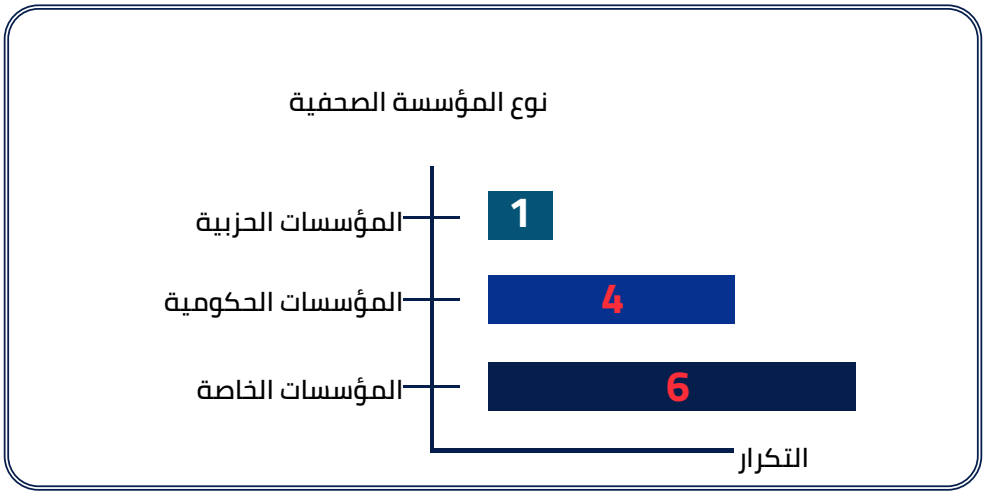

شكل (10) - تصنيف المرشحين لعضوية النقابة طبقًا لأنواع المؤسسات المنتمين لها

- **نتائج الانتخابات**

أسفرت عملية فرز الأصوات في انتخابات النقابة الفرعية للصحفيين بالإسكندرية عن فوز الصحفي بجريدة الأهرام فكري عبد السلام, بمنصب رئيس النقابة الفرعية, وقد حصل على (72) صوت متفوقًا على منافسه الصحفي بجريدة الجمهورية عمرو حافظ والذي حصل على (34) صوت.

وقد نتج عن عملية فرز الأصوات للمرشحين على مقاعد عضوية المجلس, فوز كلًا من الصحفية بسمة الشحات التي حصلت على (73) صوت, والصحفي رامي حمدي الذي حصل على (68) صوت, والصحفي هاني العوضي الذي حصل على (55) صوت.

- **انتخابات الإسكندرية تثير التساؤلات حول انتخابات النقابة العامة**

على الرغم من مرور انتخابات النقابة الفرعية للصحفيين بالإسكندرية بهدوء تام, إلا أنها ذكرت وسائل الإعلام بانتخابات التجديد النصفي لمجلس النقابة العامة في القاهرة, التي من المقرر إجراءها في الجمعة الأولى من شهر مارس 2021.

وكشفت وسائل الإعلام الستار عن عدد من الأسئلة التي تتعلق بمصير انتخابات النقابة ''الأم'' وسط تزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد ''كوفيد 19''، وتشديد الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية, ومنها اعتماد إرجاء انعقاد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية في جميع الهيئات الشبابية والرياضية, اعتبارًا من 4 ديسمبر 2020, ولمدة 6 أشهر, وذلك منعًا للتجمعات الكبيرة, كذلك وجّه رئيس الوزراء بأن يتم تطبيق تناوب حضور العاملين في الوزارات والهيئات والجهات الحكومية, التي تتضمن المؤسسات الصحفية القومية.

وفي يناير 2020, تاريخ نشرخ هذا التقرير, أعلن مجلس نقابة الصحفيين, أنه في ظل الانتشار الكبير والخطير لجائحة فيروس كورونا المستجد, وتعبير عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة عن تخوفاتهم وتساؤلاتهم فيما يخص انعقاد الجمعية العمومية للنقابة فى موعدها المقرر بقانونها يوم الجمعة 5 مارس 2021, وبالنظر لقيام الحكومة المصرية باتخاذ عديد من الإجراءات لوقف انتشارها وتهديدها لحياة المصريين, ومن بينها منع التجمعات بشتى صورها التي يزيد عدد حاضريها عن 50 شخصًا ومنها انعقاد الجمعيات العمومية لبعض الهيئات والجهات, فإن مجلس نقابة الصحفيين, قد ناقش هذا الموضوع في جلسته, وقرر التوجه بطلب الفتوى من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة, باعتبارها جهة الاختصاص الأعلى للتصدي لهذا الأمر والإجابة على كل الأسئلة القانونية المتعلقة به, وإفادة مجلس النقابة بما يجب القيام به في ظل الظروف الحالية, موضحًا أنه -المجلس- ليس الجهة التي يحق لها قانونًا اتخاذ أي قرار يتعلق بانعقاد الجمعية العمومية في ظل الظروف الطارئة الحالية في البلاد.

رابعًا: المنع من التغطية الانتهاك الأبرز خلال انتخابات البرلمان 2020

كانت حالات الانتهاك المسجلة خلال انتخابات مجلس النواب التي جرت على مرحلتين في الفترة من 24 أكتوبر 2020 إلى 8 ديسمبر 2020, هي الأكبر والأبرز خلال الـ 3 أشهر الأخيرة من عام 2020؛ حيث بلغت عدد الانتهاكات المسجلة في هذه الفترة (72) انتهاك وهي تمثل نسبة تزيد عن 65% من إجمالي الانتهاكات.

وقد جرت انتخابات المرحلة الأولى داخل مصر في 14 محافظة يومي 24 و25 أكتوبر 2020, وكانت الإعادة بتاريخ 23 و24 نوفمبر 2020, وفي هذه المرحلة تم تسجيل عدد (54) انتهاك, بينما تم تسجيل (18) انتهاك في المرحلة الثانية التي جرت داخل 13 محافظة يومي 7 و8 نوفمبر 2020, وكانت الإعادة بتاريخ 7و8 ديسمبر 2020.

وخلال مراحل الانتخابات؛ تم تسجيل (45) انتهاك بحق الذكور, بنسبة 63%, في مقابل (27) حالة بحق الإناث, بنسبة 37% من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها (72) انتهاك, وكان العدد الأكبر من هذه الانتهاكات من نصيب العاملين بالمواقع الالكترونية بنسبة 78% من إجمالي الانتهاكات, بواقع (56) انتهاك, بينما تم تسجيل عدد (13) حالة انتهاك بحق العاملين بالصحف الخاصة بنسبة حوالي 18%, في مقابل 3 حالات انتهاكات بحق العاملين بالصحف القومية, وذلك بنسبة حوالي 4% من إجمالي عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون.

ومن حيث جهات الاعتداء؛ جاءت في المرتبة الأولى وزارة الداخلية بنسبة 65% من إجمالي الانتهاكات بواقع (47) حالة انتهاك, تلتها الجهات القضائية بـ(19) حالة انتهاك بنسبة 26.4% من إجمالي الانتهاكات, في حين تم تسجيل حالة واحدة كان المعتدي فيها المدنيين.

وقد أعلنت "المؤسسة" عن هذه البيانات تفصيليًا في تقريرها المعني بتناول الانتهاكات التي صاحبت إجراءات انتخابات البرلمان 2020, وجاء التقرير المعنون بـ "ممنوع التصوير: تقرير عن الانتهاكات خلال انتخابات مجلس النواب 2020" ليقدم عرضًا شاملًا ومفصلًا لكل الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال مدة الانتخابات, وتكون التقرير من قسمين أساسيين, أولهما تناول الإطار التشريعي المنظم لتغطية الانتخابات, والقواعد الخاصة بتغطية الانتخابات الصادرة من الهيئة الوطنية للانتخابات, بينما تناول المحور الثاني عرض الانتهاكات التي استطاع "المرصد" رصدها أثناء فترة الانتخابات, وتم عرض هذه الانتهاكات بيانيًا, وتبع ذلك عرضًا سرديًا لأبرز الانتهاكات وفق رؤية تحليلية تم عن طريقها الوصول إلى أكثر الأنماط التي يتبعها الجهات المعتدية في التضييق على الصحفيين والإعلاميين أثناء ممارسة عملهم, يمكنك الاطلاع على التقرير كاملًا من هنا.

ونتج عن قراءة حالات الانتهاكات التي صاحبت إجراءات انتخابات البرلمان 2020, بروز حالات المنع من التغطية باعتبارها الانتهاك الوحيد الذي تعرض له الصحفيين في اللجان الانتخابية المختلفة, وقد صاحب هذا الانتهاك حالتين من التعامل غير اللائق وحالة واحدة تم فيها مسح محتوى صحفي من جهاز أحد الصحفيين, وذلك من قبل قوات الأمن المكلفين بتأمين اللجان.

وخلال عملية توثيق الانتهاكات, برزت قوات الأمن المُكلفة بتأمين اللجان باعتبارها أكثر الجهات التي منعت الصحفيين من أداء عملهم بواقع (52) حالة انتهاك, منهم (20) حالة لم توضح ''قوات الأمن'' الصحفيين أي أسباب لعملية المنع, بينما في (16) حالة من إجمالي الحالات, طالبت ''قوات الأمن'' من الصحفيين استخراج تصاريح صادرة من ''وزارة الداخلية'' تفيد بأحقيتهم بتغطية الانتخابات, رغم امتلاك الصحفيين التصاريح الرسمية الصادرة من الهيئة الوطنية للانتخابات, وهو إجراء تعسفي وغير قانوني من جانب قوات الأمن, فالجهة الوحيدة المنوطة بمنح التصاريح هي ''الهيئة'' طبقًا لنصوص مواد الدستور والقوانين المعنية. كما تم منع الصحفيين من التصوير في (10) حالات بناء على تعليمات لم يتم تحديد مصدرها.

ومن إجمالي الحالات الموثقة؛ تم رصد عدد (24) واقعة تم فيها منع الصحفيين من التصوير بناءً على تعليمات رؤساء اللجان الانتخابية, وهو ما يعد إجراءً تعسفيًا؛ فالقرارات الصادرة عن ''الهيئة الوطنية للانتخابات'' تمنح لرجال القضاء الحق فقط في تحديد مدة تواجد طاقم التغطية وعددهم داخل اللجان, وذلك الشرط مقترن بتفادي الزحام, أو عرقلة عمل اللجنة, أو ارتكاب الصحفيين لأي مخالفة, وفي كل الأحوال يجب أن يحرر رئيس اللجنة الفرعية مذكرة بها تسلم ضمن أوراق العملية الانتخابية للجنة العامة وإرسالها للهيئة الوطنية للانتخابات.

خامسًا: صحفيو الآثار ينتفضون ضد إهانة الوزير

في 14 نوفمبر 2020, تقدم 10 صحفيون مكلفون بتغطية أخبار وزارة الآثار بمذكرة لنقيب الصحفيين, ضياء رشوان, ضد وزير السياحة والآثار, خالد العناني, بعد قيام الأخير بالحديث معهم بطريقة مهينة أثناء تغطيتهم كشفًا أثريًا بمنطقة سقارة الأثرية بتاريخ 13 نوفمبر 2020.

وقد بدأت الأزمة عندما فوجئ الصحفيين بعدم تخصيص مقاعد لهم داخل الخيمة التي عُقد فيها مؤتمر صحفي لوزارة السياحة والآثار للإعلان عن اكتشاف أثري بمنطقة سقارة, وحين استفسر الصحفيين عن أماكنهم من مسؤولي المكتب الإعلامي بالوزارة, وجدوا مواقعهم خلف كاميرات القنوات الفضائية ووكالات الأنباء العالمية, وهو ما استدعى خروج مجموعة من الصحفيين للحديث والاستفسار من الوزير ومكتبه الإعلامي.

طبقًا للمذكرة الموجهة إلى نقابة الصحفيين؛ قام الوزير بالرد على استفسارات الصحفيين بحدة وانفعال قائلًا: "أنا صارف عليكم مليون إلا ربع عشان أجيبكم هنا، أنتوا جايين تشتغلوا ولا تقعدوا، هو ده أسلوبنا وهي دي طريقتنا، واللي مش عاجبه مشوفش وشه تاني"، وبعد انتهاء المؤتمر وقف وزير السياحة والآثار مع أحد الصحفيين وقال له: "إن ما حدث قبل المؤتمر من زملائك قلة أدب، وأنا منعت زميل لكم من قبل- وذكر اسم الزميل- من دخول الوزارة ٣ سنين بسبب قلة أدبه".

وأوضحت "المذكرة" أن الوزير وجه مستشارته الإعلامية بعدم دعوة الصحفيين مرة أخرى، وهو ما اعترض عليه الصحفيين المتواجدين، وقد رد الوزير على ذلك بقوله: "أنا وزير بقالي 0 سنين، وفاهم كل حاجة، مش هتعرفوني شغلي". كما أشارت "المذكرة" إلى أن عدد من الصحفيين فوجئوا بإزالتهم من "الجروب الرسمي للوزارة" الذي يتلقى عليه الصحفيون البيانات والأخبار المتعلقة بوزارة السياحة والآثار.

وطالب الموقعون على المذكرة بالتحقيق مع نيفين العارف، مستشارة وزير الآثار، باعتبارها ليست بمعزل عما يتعرض له الصحفيين من إهانات، كما طالبوا نقيب الصحفيين باتخاذ اللازم تجاه الأمر، والسعي نحو رد كرامة واعتبار أعضاء نقابة الصحفيين التي أهُدرت، ورأى الصحفيون أن رد اعتبارهم لن يحدث إلا من خلال اعتذار رسمي من الوزير وليس من ينوب عنه، بالإضافة إلى إعادة الصحفيين إلى الجروب الرسمي لوزارة السياحة والآثار لمباشرة مهام عملهم.

وعن موقف الجماعة الصحفية، تعقيبًا على الواقعة؛ فقد أصدر أعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، الاثنين 16 نوفمبر 2020، بيانًا وقع عليه ما يزيد عن 200 صحفي، للمطالبة باعتذار وزير السياحة والآثار وإقالة المستشار الإعلامي بالوزارة.

وجاء البيان في نصه ما يلي: "إن ما تعرض له الزملاء في ملف السياحة والآثار يوم السبت 14 نوفمبر 2020، من محاولة التعريض بسمعتهم ونزاهتهم من قِبل خالد العناني وزير السياحة والآثار، أمر يستوجب الوقوف والتصدي له بحسم وقوة ليعرف قدر وقيمة الصحافة المصرية التي لا يحترمها ولا يقدّرها ولا يريد أن تحضر له في فعاليات وزارته".

أما عن موقف وزارة الآثار، في أول تعليق رسمي لها على الأزمة التي نشبت بين وزير السياحة والآثار، والصحفيين، فقد أصدرت الوزارة في الساعات الأولي من صباح الثلاثاء 17 نوفمبر 2020، بيانًا رسميًا أعربت خلاله عن احترامها وتقديرها الكاملين لمهنة الصحافة والصحفيين كافة.

وأوضحت الوزارة: ''بمناسبة الكشف الأثري الكبير الذي تم الإعلان عنه يوم السبت الماضي بمنطقة آثار سقارة، وبحضور أكثر من 200 صحفي وإعلامي مصري ومراسل أجنبي، تؤكد وزارة السياحة والآثار احترامها وتقديرها الكاملين لمهنة الصحافة والصحفيين كافة".

وأضافت: ''وإذ تعبر الوزارة عن حرصها الشديد على التعاون مع الصحفيين المختصين بملف الآثار الذين لعبوا دورًا مهمًا خلال السنوات الماضية، في إبراز إنجازات الوزارة من افتتاحات واكتشافات أثرية عديدة بمختلف أنحاء الجمهورية، فإنها تؤكد أيضًا عزمها على الاستمرار في تقديم التعاون الوثيق معهم جميعًا، لتسهيل أداء عملهم وتوصيل الصورة الحقيقية لما يتم في مصر من جهود متواصلة في مجال الآثار، بما يليق بتاريخها العظيم، في إطار العمل المشترك والاحترام المتبادل".

وعن موقف نقابة الصحفيين، فقد قرر مجلس نقابة الصحفيين، في اجتماعه السبت 26 ديسمبر 2020، إحالة نيفين العارف، عضو الجمعية العمومية للنقابة والمستشارة الإعلامية لوزير السياحة والآثار، للجنة التحقيق النقابية؛ للتحقيق معها في الاتهامات الموجهة لها من الصحفيين المكلفين بمتابعة ملف السياحة والآثار، على أن تستدعيها لجنة التحقيق للمثول أمامها، وفوض مجلس النقابة، ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، لاستكمال الإجراءات الواجب اتخاذها لحل الأزمة مع وزارة السياحة والآثار، بما يحفظ كرامة المهنة والنقابة والزملاء.

وقد سبق ذلك القرار قيام أعضاء مجلس نقابة الصحفيين بإصدار بيانًا صحفيًا يدينون فيه ما بدر من وزير السياحة والآثار تجاه الصحفيين المكلفين بتغطية أخبار الوزارة خلال قيامهم بواجبهم في تغطية فعاليات المؤتمر الصحفي.

ومن جانبه؛ أعرب نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، عن ترحيبه بما جاء في بيان وزارة السياحة والآثار، من تأكيد على احترام وتقدير الوزارة الكاملين لمهنة الصحافة والصحفيين كافة، وكذا حرصها الشديد على التعاون مع الصحفيين المختصين بملف الآثار، وتثمينها لدورهم المهم خلال السنوات الماضية، في إبراز إنجازات الوزارة من افتتاحات واكتشافات أثرية عديدة بمختلف أنحاء الجمهورية.

وأضاف نقيب الصحفيين، في بيان له الثلاثاء 17 نوفمبر 2020، أنه باسم زملاءه الذين يمثلهم، يقدر ويرحب بإعلان الوزارة عزمها على الاستمرار في التعاون الوثيق معهم جميعا لتسهيل أداء عملهم وتوصيل الصورة الحقيقية لما يتم في مصر من جهود متواصلة في مجال الآثار.

وفي هذا الإطار، أكد أنه من خلال التواصل مع الدكتور خالد العناني، تم الاتفاق على تنظيم لقاء مشترك خلال أسبوع لتوثيق تعاون الزملاء مندوبي الصحافة المصرية بالوزارة وتسهيل عملهم وحل أي مشكلات أو عوائق تقف في طريقه، وتجاوز ما لحق بهذا التعاون مؤخرًا من بعض الشوائب.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.